

تفكيك منطق الدولة الريعية: تأثير الريع على ضعف الحوكمة في الجزائر

Deconstructing the Logic of the Rentier State: The Impact of Rent on Weak Governance in Algeria

¹قهواجي عويشة أمينة*؛ مشري عبد الحميد²

¹مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

ai.kahouadji@univ-boumerdes.dz)

²مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

تاريخ القبول: 2025/05/15

تاريخ الإستلام: 2025/02/27

ملخص:

يتناول المقال العلاقة بين الاقتصاد الريعي وضعف الحوكمة في الجزائر، مُركِّزاً على كيفية تأثير الاعتماد على الريع، خاصة النفط والغاز، في تقويض آليات الحكم الرشيد. يُظهر المقال أن الريع الخارجي يُضعف من المحاسبة والمساءلة، إذ لا تحتاج الدولة إلى الضرائب لتأمين إيراداتها، مما يعزلها عن المواطنين ويُقلّل من فرص الرقابة المجتمعية. بدلاً من أن يُستخدم الريع لتعزيز التنمية المستدامة، يتم توظيفه كأداة لتوزيع الامتيازات وفقاً للولاءات السياسية، مما يعزز الفساد والمحسوبية. كما يُسهم غياب التنوع الاقتصادي وتهميش الاستثمار في رأس المال البشري في تقويض فعالية المؤسسات، ما يُفاقم من هشاشة النظام السياسي. في هذا السياق، تُعيد الدولة إنتاج نموذج سلطوي يتجنب الإصلاحات الحقيقية، مما يضعف الحوكمة ويعزّز بيئة سياسية غير شفافة وغير مسؤولة. الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الفساد؛ الدولة الريعية؛ التنمية؛ الاقتصاد.

Abstract:

The article examines the relationship between the rentier economy and weak governance in Algeria, focusing on how reliance on rent, particularly from oil and gas, undermines mechanisms of good governance. It demonstrates that external rent weakens accountability and transparency, as the state does not need taxes to secure its revenues, isolating it from citizens and reducing opportunities for societal oversight. Rather than being used for sustainable development, rent is employed as a tool for distributing privileges based on political loyalties, fostering corruption and nepotism. Additionally, the lack of economic diversification and the neglect of human capital investment contribute to the inefficiency of institutions, exacerbating the political system's fragility. In this context, the state reproduces an authoritarian model that avoids genuine reforms, weakening governance and promoting a non-transparent, non-accountable political environment.

Keywords: governance; corruption; rentier state; development; economy.

* قهواجي عويشة أمينة (ai.kahouadji@univ-boumerdes.dz)؛ (مخبر الدراسات السياسية والدولية).

1. مقدمة

على امتداد العقود الماضية، انشغلت أدبيات الاقتصاد السياسي في العالم العربي بتحليل إشكالية الدولة الريعية باعتبارها نموذجًا إنتاجيًا وسلطويًا يقوم على توظيف الموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز، كأداة لإعادة إنتاج السلطة بدلاً من تعزيز التنمية المستدامة أو تكريس المساءلة الديمقراطية. في هذا الإطار، تشكلت مقاربات متعددة من بينها "لعنة الموارد" (*Resource Curse*) التي صاغها مايكل روس، والتي تربط الوفرة الريعية بتراجع مؤشرات الديمقراطية والشفافية¹، فضلاً عن دراسات تيري برون التي ترى أن الاقتصاد الريعي يُفضي إلى نمط من الحكم تندمج فيه الدولة بالسوق، وتُسخر الموارد للتحكم الاجتماعي لا لتحقيق المصلحة العامة². كما يشير "بيرتراند باديه" إلى الطابع "الخارجي" (*Externalité*) للدولة في السياقات العربية³، حيث تغيب الروابط الاجتماعية العميقة التي من شأنها أن تؤسس لحكومة رشيدة ومؤسسات مستقلة⁴.

في هذا السياق، تشكل الجزائر نموذجًا مثاليًا لفهم التداخل البنوي بين الربيع والسلطة، إذ لا يُنظر إلى الموارد الطبيعية كمحرك للتنمية، بل كأداة لإعادة إنتاج بنية سلطوية أبوية تتغذى من الامتيازات وتُعيد ترسيخ نفسها عبر آليات الزبونية والولاء السياسي. فالربيع هنا ليس مجرد مورد اقتصادي، بل هو عنصر تأسيس في بنية السلطة، تتحول عبره الدولة إلى معيل أحادي، وتُفرض بذلك مفاهيم المشاركة والرقابة والحوكمة الرشيدة من أي مضمون فعلي.

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مركزية تنطلق من السؤال التالي: كيف يسهم النمط الريعي للاقتصاد الجزائري في إدامة نمط حوكمة هش، يُفرض مفاهيم الديمقراطية والشفافية من مضمونها، ويُعيد إنتاج سلطة أبوية قائمة على الزبونية والولاء؟ وفي سياق مناقشة هذه الإشكالية تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن ضعف الحوكمة في الجزائر لا يعود فقط إلى اختلالات مؤسساتية أو نقص في الكفاءة الإدارية، بل هو نتيجة بنيوية تتعلق بطبيعة الدولة الريعية نفسها. فالربيع يُنتج نمطًا سلطويًا باتريمونياليًا يغذي العلاقات غير الرسمية ويضعف المؤسسات العمومية، مما يعيق أي تحول نحو حوكمة رشيدة تتسم بالمساءلة والشفافية.

سوف تستفيد الدراسة من المفاهيم التي تقدمها النظريات التي عالجت العلاقة بين النمط الريعي للدولة وضعف الحوكمة، خصوصًا ما طُوّر في أدبيات الاقتصاد السياسي. مرتكزة على مفهوم "الدولة الريعية" كمفهوم تحليلي يستخدم هنا لفهم كيف تؤثر الوفرة غير المنتجة للثروة على شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

منهجياً، تحاول الدراسة توظيف مدخل نظري يبرز كيف يؤدي نظام الدولة الريعية إلى ضعف الحوكمة. من خلال الاستفادة من المنظور الباتريمونيالي، تسلط الدراسة الضوء على كيفية تحول الربيع إلى أداة للضبط والسيطرة السياسية بدلاً من أن يكون مصدرًا للتنمية المستدامة. في هذا السياق، تساهم الوفرة الريعية في ترسيخ علاقات زبونية تُضعف من آليات المحاسبة والمساءلة، حيث تتركز السلطة بيد النخب الحاكمة التي تعتمد على توزيع الربيع لتأمين الولاءات السياسية. وهذا يعزز من تفشي الفساد والمحسوبية وغياب الشفافية، مما يعيق بناء مؤسسات حكومية قادرة على تقديم حكم رشيد وتنمية فعالة.

ستعالج الدراسة العلاقة بين الاقتصاد الريعي والحوكمة في الجزائر من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية. في الجزء الأول، سيتم تناول المدخل النظري بالتطرق إلى الربيع وضعف الحوكمة في الجزائر في ظل هذه البنية الاقتصادية الريعية، مع التركيز على كيف يساهم النمط الريعي في تعزيز السلطة الأبوية وضعف المؤسسات الديمقراطية، وفي الجزء الثاني

¹ M.L Ross, *does oil hinder democracy?* (World politics, 2001), P.332

² Brun .T , *l'état rentier et les défis de la gouvernance* (Paris : l'Harmattan , 2010), P.51

³ الطابع الخارجي حسب باديه هي القصد منه أن الدولة ليست جزءاً من النسيج الاجتماعي العميق للمجتمع، بل تكون مُعزولة أو مفروضة من الخارج. في هذا السياق، تُعتبر الدولة "خارجية" أو "غريبة" عن البيئة الاجتماعية والثقافية التي تحكمها.

⁴ Badie .B , *la fin des territoires : Essai sur le désordre international et sur l'utilité du respect* (Paris : Fayard, 1995), p45

تحليل البناء الاقتصادي للدولة الريعية في الجزائر، مع التركيز على كيفية تأثير الموارد الريعية، لا سيما النفط والغاز، في تشكيل بنية السلطة وتوزيع الامتيازات. و أخيرًا، سيتم التطرق للإصلاحات الاقتصادية و الادارية كخطوة لارساء دعائم الحوكمة في الجزائر مع التعرض للتحديات التي تواجه الجزائر كدولة ريعية في تحقيق حوكمة رشيدة، و مناقشة العقبات الهيكلية والآثار الاجتماعية والسياسية لهذه التحديات.

1. المدخل النظري: الاقتصاد الريعي وضعف الحوكمة في الجزائر

تشكل الحوكمة أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة، إذ تقوم على مبادئ أساسية مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، وفعالية المؤسسات. غير أن تحقيق هذه المبادئ يصبح تحديًا حقيقيًا في الدول ذات الاقتصاد الريعي، حيث تعتمد السلطة السياسية على موارد طبيعية خارجية بدلاً من النشاط الإنتاجي الداخلي أو المساهمة الضريبية للمواطنين. في هذا السياق، تبرز الحالة الجزائرية نموذجًا واضحًا لتشابك الربيع مع إضعاف الحوكمة.

1.1 مفهوم الدولة الريعية :

يعود مفهوم الدولة الريعية إلى أطروحة حسين مهداوي الذي أوضح أن اعتماد الدولة على الربيع الخارجي، خصوصًا النفط، يغنيها عن فرض الضرائب على المواطنين، وبالتالي يحرم هؤلاء من آلية مركزية لمساءلة السلطة. كما أن وفرة الربيع تشجع الحكومات على تبني سياسات توزيعية تهدف إلى شراء الولاءات السياسية بدلاً من الاستثمار في خلق قاعدة إنتاجية مستقلة وبذلك، تتحول العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى علاقة أبوية زبونية تقوم على توزيع الامتيازات بدل التعاقد الاجتماعي القائم على الحقوق والواجبات.

في إطار تحليله لمفهوم الدولة الريعية، يلفت "حسين مهداوي" الانتباه إلى أن الباتريمونيالية الجديدة لا تعد مجرد نمط حكم سلطوي بل هي آلية استغلالية تتغذى من الربيع الطبيعي، حيث تسهم وفرة الموارد في تكريس سلطة النخب الحاكمة عبر توزيع الامتيازات. هذه الممارسات تخلق هيكلًا سياسيًا يشجع احتياجات الولاء الشخصي على حساب تعزيز المؤسسات الديمقراطية أو ترسيخ الشفافية والمساءلة. في هذا السياق، تتحول الدولة إلى جهاز ريع يُعنى بتوزيع المنافع بدلاً من أن تكون حاضنة للمشاركة المجتمعية أو مؤسسات رقابية قادرة على محاسبة السلطة. وتساهم هذه الديناميكية في تعميق أزمة الحوكمة، مما يعزز من تفشي المحسوبية والفساد ويضعف القدرة على تنفيذ إصلاحات حقيقية، ليصبح الربيع عنصراً أساسياً في تآكل المؤسسات وغياب المحاسبة.⁵

وفي سياق الدولة الريعية، لا يُختزل الربيع فقط في العائدات النفطية، بل يشمل كل الموارد التي تتحصل عليها الدولة دون مقابل إنتاجي مباشر، مثل العائدات المتأتية من صادرات الموارد الطبيعية (كالمحروقات والمعادن) أو المساعدات الخارجية أو الامتيازات الجيوسياسية. غير أن النفط يظل من أبرز أشكال الربيع وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد الريعي، لا سيما في الحالة الجزائرية، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على صادرات المحروقات، ما يجعل نسبة الريوع تتجاوز 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي⁶

ويمكن الوقوف عند بعض النتائج المترتبة عن قيام الدولة الريعية كما يلي:

- من حيث الإنفاق العام: تُعد أسعار النفط محدداً أساسياً للقدرة الإنفاقية للدولة، بحيث يُنظر إلى العوائد النفطية كعنصر مزدوج الأثر؛ فقد تمثل نعمة عند ارتفاع الأسعار، ونقمة عند تراجعها. ومن هنا تنبع التحديات المرتبطة باستخدام هذه العوائد وإدارتها بكفاءة لضمان استدامة الموارد وتحقيق التنمية المتوازنة.

⁵ Mahdavy, H, *The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran*, Studies in the Economic History of the Middle East, (London: Oxford University Press, 1970) PP.428-429
⁶ *Economies du Maghreb*, (Paris: CNRS, 1998), p.33 Sid Ahmed Abdelkader,

- في طبيعة الدولة: تعتبر الدولة الريفية الجهة المستفيدة مباشرة من الربح البترولي، مما يمنحها السيطرة المطلقة على الموارد النفطية وحرية توجيهها في مجالات الإنفاق التي تراها مناسبة، سواء لتحقيق الرفاه الاجتماعي أو لضمان الاستقرار السياسي.
- من حيث بنية الاقتصاد: يؤدي الاعتماد على الربح إلى هشاشة في البنية الاقتصادية، إذ تصبح النشاطات الاقتصادية الأخرى تابعة للمصدر الرئيسي للثروة، دون ارتباط فعلي بالإنتاج المحلي. ويُفضي ذلك إلى تغليب منطق التوزيع على منطق الإنتاج، مع ضعف في تنوع القطاعات الاقتصادية.
- من حيث الثقافة الاقتصادية: تُنتج الدولة الريفية ما يُعرف بـ"العقلية الريفية"، وهي عقلية تتسم بالتبعية للظروف الخارجية وتقلبات السوق، بعكس "العقلية الإنتاجية" التي تقوم على المبادرة الإنسانية، والتنظيم، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى⁷

2.1 مفهوم الحوكمة وأبعادها:

لقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة بأنها "حالة تعبر عن تطوّر الإدارة من نموذج تقليدي إلى نموذج أكثر تفاعلاً مع حاجات المواطنين، من خلال اعتماد آليات وعمليات فعّالة تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بشفافية ومساءلة أمام المجتمع"⁸. ويمكن الإشارة إلى أبرز أبعاد الحوكمة كمايلي:

- البعد السياسي: يتمثل في احترام حقوق الإنسان، وترسيخ الديمقراطية، وتفعيل المشاركة السياسية، إلى جانب تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وترشيد العمل التنموي، لا سيما في مجال التنمية السياسية. ويتطلب هذا البعد جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية، إضافة إلى توفير الموارد الضرورية لضمان مشاركة فعّالة للمجتمع المدني في تأطير المواطنين. ويُترجم ذلك من خلال ما تقوم به الجمعيات من أنشطة تطوعية حول مصالح وقيم مشتركة.
- البعد الاقتصادي: يتجسد في مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وفي تدخل الدولة من خلال دعم هذا القطاع عبر توفير بيئة أعمال مناسبة، وتنفيذ سياسات ومشاريع ناجحة تحفز النمو الاقتصادي⁹
- البعد التنموي: يظهر هذا البعد من خلال الدور المحوري الذي تضطلع به الإدارة المحلية، باعتبارها الفاعل الأقرب إلى المواطن والأكثر احتكاكاً به. ويُحتم هذا القرب تعزيز سبل مشاركة المواطنين في مسارات التنمية، وصنع القرار، وممارسة الرقابة الشعبية. وتتمثل مساهمة الإدارة المحلية في تبني نظام اللامركزية وتوفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ الأنشطة على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، تتمتع المجالس الشعبية البلدية بميزانيات مستقلة تمكّنها من إطلاق مشاريع تخدم المواطن وتدفع بعجلة التنمية، الأمر ذاته ينطبق على الولايات التي تُعد هيئات لامركزية تتمتع بميزانية خاصة بها.
- إن تكريس مبدأ اللامركزية في الإدارة المحلية يُعد من المؤشرات الجوهرية للحوكمة الجيدة، إذ يوفّر للمواطنين مجاًلاً فعّالاً للمشاركة في صنع القرار المحلي، والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة (مثل سجل الاقتراحات)¹⁰

⁷ ستيبي الزازية، "الدولة الريفية في البلدان الريفية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (الجزائر)، عدد 01 (2015) ص. 507-508.

⁸ UNDP, d. (1997, January), Governance for sustainable humain development, (New York : United Ntions Publications 1997) P 2, consult 11/11/2024 on <https://digitallibrary.un.org/record/492551?v=pdf>

⁹ بوزيان العربي، و غالم جليطي، "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها و مرتكزاتها و مجالات استخداماتها"، مجلة المالية و الأسواق، عدد 02 (2021) ص. 447-428

¹⁰ عمار عوابدي. (2012). شرح قانون الولاية، القانون 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012. (الجزائر: جسر للنشر و التوزيع، 2012)، ص. 165.

- بناءً على ما سبق، تتجسد أهداف الحوكمة فيما يلي:
- احترام مبدأ الشفافية: ويتمثل في والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، واتخاذ القرارات الإدارية بوضوح وعلانية.
- احترام مبدأ المساءلة: أي تحميل الإدارة مسؤولية أفعالها، وهو ما يستوجب بموجب القانون، أن يقدم كل طرف في الإدارة توضيحات حول مهامه وممارساته.
- احترام مبدأ المشاركة والاستجابة لاحتياجات المواطنين: ويعني منح الأفراد فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار عبر المجالس المنتخبة على المستويين البلدي والولائي.
- تحقيق العدالة: من خلال ضمان العدالة الاجتماعية بما يُمكن كل فرد من تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.
- المساواة: وهي ضمان خضوع جميع الأفراد لنفس القواعد و القوانين ، دون تمييز، في إطار دولة القانون التي تضمن حقوق الإنسان وتفرض احترام القوانين من قبل مؤسسات الدولة والمواطنين على حد سواء.
- الرؤية الاستراتيجية: أي القدرة على التكيف مع التحولات البيئية والاجتماعية، من خلال وضع خطط وبرامج تتماشى مع الإمكانيات المتاحة، المادية منها والبشرية، بما يسمح بالتنبؤ بالتغيرات وصياغة قرارات فعالة لمواجهتها. وعلى هذا الأساس يُقاس مستوى أداء المؤسسات وفعاليتها، وكذلك مدى استجابتها لانشغالات المواطنين.
- مكافحة الفساد: تُعد ظاهرة الفساد من الظواهر المتفشية في الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، حيث تنتشر ممارسات مثل الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى الفساد الإداري والتسيير غير السليم لمؤسسات الدولة.
- وعليه يمكن القول إن مجال الحوكمة يتحدد في أربعة نطاقات رئيسية هي: التأسيس الديمقراطي والاستقرار السياسي، مكافحة الفساد، سيادة القانون، وتقديم الخدمات العامة، مع تعزيز فعالية السلطات العمومية في خدمة المواطن.

3.1 علاقة عائدات الربيع بانتشار الفساد في الجزائر

تُعد عائدات الربيع في الجزائر حجر الزاوية في تمويل ميزانية الدولة، حيث تمثل أكثر من 97% من مداخيل الخزينة العمومية. يتم توظيف هذه العائدات في تمويل البرامج التنموية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وكذلك في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ولكن هذا يقتصر في الغالب على الحفاظ على بقاء السلطة السياسية، وهو ما يعوق في الواقع تقدم مسار الحوكمة.

وفي هذا الإطار، يرى "محمد الحشماوي" أن نظرية الدولة الريعية تقوم على افتراض وجود ارتباط قوي بين وفرة عائدات الربيع وانتشار الفساد والاستبداد السياسي. وهذه الظواهر تُعد من العراقيل الرئيسية التي تعيق مسار الحوكمة الرشيدة. كما يرى البعض أن الدولة التي تعتمد بشكل كبير على عائدات الربيع تشهد زيادة في الصراعات على الثروة، مما يتيح الفرصة للتهب والسرقة، وبالتالي يعزز الفساد بشكل أكبر¹¹ من جانبه، سعى "مايكل روس" إلى تفسير العلاقة السببية بين عائدات الربيع (مثل عائدات المحروقات) واستمرار النظم السلطوية، وذلك من خلال النقاط التالية:

¹¹ محمد البشير الأعور. (2009-2010)، "الانقسامات الاجتماعية و التنمية و الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول شرق افريقيا"، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية و الاعلام ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص42

- السياسة الضريبية المعتمدة: تتميز الدول الريعية بعدم اعتمادها على نظام ضريبي عقلائي، بل تعتمد في تمويلها على عائدات الربح، وهو ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة الإفلات من المساءلة، حيث تفتقر هذه الدول إلى الرقابة اللازمة على استخدام الأموال العامة.
 - دعم البرامج التنموية: تعتمد الدولة الريعية في سياساتها الاقتصادية على الإنفاق في برامج تنموية ناتجة عن تدفق الربح. وبالتالي، نلاحظ زيادة كثافة هذه البرامج في فترات ارتفاع أسعار المحروقات، في حين تتضاءل عندما تنخفض الأسعار. وغالبًا ما يُستخدم هذا الإنفاق لشراء السلم الاجتماعي، كما هو الحال في الجزائر، مما يعزز ولاء المواطن للدولة ويدعم الدور الرعوي لها. لكن، هذا التوجه يؤدي إلى تقويض روح الإنتاج وخلق فرص العمل الفعلية.
 - توظيف العائد الربحي لزيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية والقمعية: يتم توجيه جزء من العائدات الريعية لزيادة الإنفاق على تقوية الأجهزة الأمنية والقمعية، وهو ما يساهم في تكريس السلطة الاستبدادية.
 - سلطة توزيع الموارد من قبل النخبة الحاكمة: تُهيمن النخبة الحاكمة على توزيع الموارد، مما يؤدي إلى توظيف هذه السلطة لصالحها الشخصية ويمهد الطريق لانتشار الفساد. هذا الوضع يُضعف قدرة الأفراد على المطالبة بحقوقهم
 - السياسية أو إحداث تغيير في الواقع السياسي، كما يتم استخدام الربح لضبط المجتمع والحفاظ على النظام القائم¹².
- وعليه فإن الظواهر المصاحبة للاقتصاد الريعي تسهم مباشرة في تقويض أسس الحوكمة. فمن جهة، يؤدي غياب الحاجة إلى الضرائب إلى تراجع المحاسبة، إذ تفقد الدولة شرعيتها القائمة على تمثيل دافعي الضرائب، ويتحول توزيع الربح إلى أداة لتعزيز الولاءات الشخصية.¹³ ومن جهة أخرى، تزدهر المحسوبية والفساد، باعتبار أن الوصول إلى الربح يتطلب علاقات زبونية مع دوائر السلطة أكثر مما يتطلب كفاءة أو ابتكارًا اقتصاديًا. كما أن احتكار الدولة للعلاقة مع الأسواق العالمية وإدارتها للعوائد النفطية بعيدًا عن رقابة مجتمعية حقيقية يعزز غياب الشفافية ويضعف المؤسسات الرقابية.
- وقد ساهمت هذه الديناميكية في خلق "عقلية ريعية" لدى النخب الحاكمة، حيث يصبح الحفاظ على تدفق الربح وتأمينه هدفًا سياسيًا رئيسيًا يفوق في أهميته تطوير البنية الإنتاجية أو تعزيز فعالية الدولة،¹⁴ وفي ظل هذه العقلية، يتم تهميش الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي لصالح نمط استهلاكي ريعي يعيد إنتاج الهشاشة الاقتصادية والسياسية.
- بذلك، يتضح أن الاقتصاد الريعي لا يشكل مجرد نمط اقتصادي، بل هو إطار بنيوي يعيد صياغة طبيعة الحكم نفسه، ويؤسس لبيئة سياسية تعيق بناء حوكمة رشيدة. وفي الحالة الجزائرية، لا يمكن فهم ضعف المساءلة، واستفحال الفساد، وشيوع المحسوبية، وغياب الشفافية، بمعزل عن أثر الاقتصاد الريعي الذي حول الدولة إلى موزع للربح أكثر من كونها منظمًا للموارد ومؤسسًا لقواعد التسيير الرشيد.
- في هذا السياق، تتميز الأنظمة السياسية في الدول الريعية بكونها نظم "باتريمونيالية" أبوية، وهو مفهوم يرتبط بنظريات "ماكس فيبر" حول طبيعة السلطة. فيبر، الذي اهتم بدراسة أشكال السلطة المختلفة، يرى أن النظام الأبوي يتسم بعدة خصائص بارزة، من بينها:
- غياب الفصل بين الحياة العامة والحياة الشخصية لدى الحكام، حيث يُنظر إلى السلطة كحق شخصي.

¹² حسين بشيم، و سفيان فوكة. (03، 2022)، "اشكالية الديمقراطية في الدول الريعية، حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية (الجزائر)، عدد 1 (2022)، ص.ص. 840-842.

¹³ Beblawi, H, *The Rentier State in the Arab World*, (London: Croom Helm. In Hazem Beblawi & Giacomo Luciani Eds, 1987), P55 .

¹⁴ Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society, (New York: Oxford University Sharabi, H, Press , 1988) p46

- تركيز السلطة في يد الحاكم الشخصي، ما يجعل الحكم الشخصي هو العنصر المحوري في مؤسسات الدولة.
 - تحول المناصب السياسية إلى وسيلة للمحسوبية، حيث يُمنح الأفراد المناصب بناءً على ولائهم الشخصي.
 - تهيم العلاقة الأبوية على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويُنظر إليها في أغلب الأحيان على أنها علاقة تبعية.
- هذه الخصائص تُسهم في تعزيز غياب المساءلة وغياب الشفافية، وهما من الركائز الأساسية في منظومة الحوكمة الرشيدة¹⁵

لقد قدم "هشام شرابي" تحليلاً معمقاً لارتباط التخلف بالنظام الأبوي السائد في معظم الأنظمة العربية. حيث اعتبر أن المجتمعات العربية، التي تهيم فيها السلطة الأبوية، هي مجتمعات ترسخ القيم العشائرية والقبلية والعائلية، ما يمنح شرعية لهذا النوع من السلطة، وبالتالي يؤدي إلى تقويض إمكانيات التغيير الاجتماعي والسياسي. فالنظام الأبوي، الذي يستند إلى الروابط الترابية التقليدية، يعزز الذهنية الأبوية السلطوية، ويُعتبر هذا النظام مانعاً حقيقياً للحد من التطور الاجتماعي والاقتصادي في تلك المجتمعات¹⁶

ورغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بفعل العولمة، إلا أن النظام الأبوي لا يزال يمارس هيمنته في العديد من الأنظمة العربية، بما في ذلك الجزائر. هذا النظام، الذي يتطور ليأخذ طابعاً حديثاً متوازياً مع القيم الوطنية والتحررية، يضع المواطن في حالة من التوتر بين تمسكه بالتقاليد العائلية والمجتمعية وبين تطلعاته نحو المجتمع العصري. هذه الديناميكية تسهم في تعزيز التمييز العرقي والاجتماعي، كما تساهم في ترسيخ سلطوية الدولة وزيادة العنف، مما يحد من دور الفرد في المجتمع.

في إطار هذه القراءة، يعرض "شرابي" في دراسته "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" كيف يساهم هذا النظام المضطرب في تشكيل نظام اجتماعي غير متكامل، الذي أطلق عليه مصطلح "الأسرة الممتدة". ففي هذا النظام، يتمثل دور الأسرة داخل المدن في تعزيز قيم العشيرة والقبيلة على حساب المؤسسات الحكومية الحديثة، هذا ما نراه بوضوح في واقع الجزائر، حيث تُسيطر الأفكار العشائرية على المؤسسات الحكومية والمرافق العامة، مما يعوق فعالية عملية اتخاذ القرار بما يتماشى مع متطلبات الدولة الحديثة.

نتيجة لهذه الديناميكيات، تظهر ظواهر مثل المحسوبية والتمييز الجهوي والعرقي، ويُعاد إحياء الأصول العشائرية التي تُدير النخب الحاكمة وفقاً لمبدأ الولاء. هذه الظواهر تعرقل عملية تسيير مؤسسات الدولة وتتناقض مع متطلبات الحوكمة الجيدة، التي تتطلب الشفافية والمساءلة. كما أن هذا الواقع يعزز من انتشار الفساد ويُغذي بيئة من المحسوبية التي تؤدي إلى إعاقة التقدم السياسي والاقتصادي¹⁷

من ناحية أخرى، تُعتبر الزبونية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تعيق مسار الحوكمة في الجزائر. فهي تقوم على العلاقات الشخصية والعائلية، التي تؤدي إلى ترسيخ النزاعات القبلية والعشائرية والمذهبية، كما تخلق نوعاً من المحاباة في توزيع المناصب والمزايا. الزبونية، بحسب العلماء الاجتماعيين، هي نوع من الولاء الشخصي، حيث يُمنح الأفراد المناصب استناداً إلى ولائهم السياسي، وهو ما يعزز الفساد والمحسوبية ويعطي الأولوية للمصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.

لقد رسخت السلطات المتعاقبة في الجزائر فكرة الولاء والزبونية تحت شعار "الشرعية التاريخية". فتم تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات، بما في ذلك النقابات والأحزاب، التي تُمثل جماعات ضغط في النظام السياسي. وقد

¹⁵ عبير الفقي، الأبوية السياسية في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، 2012)، تم تصفح الموقع <https://www.elsyasi.com/articles/1914> يوم 25/03/2025

¹⁶ محمد أحمد الحميري، النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي، (برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2017)، تم تصفح الموقع <https://democraticac.de/?p=45386> يوم 20/02/2025

¹⁷ يوسف أمجدية. (06.02.2022)، من الأبوية في المجتمعات العربية تركيبة هجينة تتحكم فيها أبوية جديدة، (صحيفة العرب، 2022)، تم تصفح الموقع يوم 20 فبراير 2025، <https://nabd.com/s/99700084-9732ce>

ظهرت هذه الولاءات بمختلف أوجهها، سواء كانت دينية أو عرقية أو جهوية، ما أدى إلى ظهور نزاعات وتوترات، أغلبها متعلقة بسوء تسيير المال العام والفساد. حيث يتم توظيف الأموال لدعم الحملات الانتخابية وضمان التقرب من مصادر صنع القرار. هذه الممارسات جعلت الجزائر تتصدر قائمة الدول التي تعاني من الفساد، وفقاً لتقرير صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 2006، كما صنفت الجزائر ضمن الدول الأسوأ في محاربة الفساد وفقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية لعامي 2005-2006¹⁸

2. البناء الاقتصادي للدولة الريعية في الجزائر

لقد أدت عائدات النفط في الجزائر منذ الاستقلال إلى ترسيخ نمط حكم ريعي، حيث تم تمويل المخططات التنموية وبرامج التوزيع الاجتماعي بفضل هذه الموارد. ، حيث أنشأت الجزائر صندوقاً سيادياً للثروة بهدف استغلال الفوائض المالية المتأتية من الطفرات النفطية، كآلية لمواجهة الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، وتحقيق التوازنات الاقتصادية، فضلاً عن مرافقة مسار التنوع الاقتصادي بشكل تدريجي للخروج من حالة التبعية المطلقة للمحروقات. لكن مع تقلبات أسعار النفط وانهارها في الثمانينيات، تكتشف هشاشة هذا النموذج الذي افتقر إلى تنوع اقتصادي حقيقي. ولم تؤد محاولات الانتقال نحو اقتصاد السوق إلى إصلاحات مؤسسية جوهريّة، بل تم التكيف مع الأزمة عبر إعادة إنتاج نفس آليات التحكم والزبونية، هذا ما سنحاول تحليله من خلال النقاط التالية :

1.2 تأثير النفط على الاقتصاد الجزائري :

يُعد النفط أحد العوامل الأساسية المؤثرة في بنية الاقتصاد الجزائري، نتيجة الاعتماد شبه المطلق على إيرادات قطاع المحروقات. إذ يُشكل إنتاج النفط والغاز الطبيعي ما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، كما أن أكثر من 60% من الإيرادات العمومية في الميزانية العامة للدولة تأتي من الأرباح المتأتية من صادرات البترول والغاز، ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الارتباط بتقلبات السوق العالمية للطاقة. ، وهذا ما سنوضحه من خلال النقاط التالية:

❖ أثر تغيرات أسعار البترول خلال الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم 01: تطور سعر النفط وأثره على الناتج المحلي

السنة	سعر البترول - دولار / البرميل	الناتج المحلي الإجمالي - مليار دج
1973	3.1	30.533
1986	12.97	250.466
2004	38.53	6149.10
2008	97.6	11043.7
2014	99.00	17730.7
2022	123	32.588.7

المصدر : بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 1970 - 1996 على الموقع الإلكتروني : <https://www.ons.dz/>

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2008-2010-2013-2016 على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

- مقال بن دخييس عبد الكريم، 2018، الصفحات 390-392-394-397

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية حول تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في ارتباطه الوثيق بأسعار النفط وتحولات السوق الطاقوية العالمية:

¹⁸ فضيل دليلو. ، الزبونية السياسية و الاجتماعية في عصر الديمقراطية، (الجزائر : جامعة سطيف 2007)، تم تصفح الموقع يوم 20 فبراير

- يُسجّل نمو مستمر للناتج المحلي الإجمالي منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث ارتفع من 30,533 مليار دينار جزائري سنة 1973 إلى 250,466 مليار دينار مع بداية سنة 1986، ويُعزى هذا النمو إلى الزيادة الملحوظة في الإيرادات النفطية، خاصة عقب الأزمة النفطية الثانية، مما ساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية وتنشيط الاستثمار، لا سيما في قطاع المحروقات، بفضل ارتفاع أسعار النفط وانعكاسها الإيجابي على الأداء الاقتصادي العام.
- في سنة 2004، تزامناً مع الأزمة النفطية الثالثة، استمر نمو الناتج المحلي ليبلغ حوالي 6,149.10 مليار دينار جزائري، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط، عقب قرار منظمة أوبك خفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل يومياً، مما أعطى دفعة قوية لعائدات الدولة.
- كما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً بفعل تداعيات أزمتي 2008 و2014 اللتين أثرتا على الاقتصاد العالمي، حيث أدى انتعاش السوق النفطية إلى قرار خفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يومياً للحفاظ على مستويات الأسعار، الأمر الذي ساهم بدوره في ارتفاع الإيرادات وبالتالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- في سنة 2022، ارتفع سعر النفط الجزائري بشكل ملحوظ بالتوازي مع صعود أسعار الغاز الطبيعي المصدر إلى أوروبا، نتيجة الأزمة الطاقوية العالمية الناجمة عن النزاع الروسي الأوكراني (2021-2023)، وما ترتب عنه من انقطاع إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا. وقد انعكس هذا الوضع إيجاباً على الاقتصاد الجزائري، حيث سجّل نمو في الناتج المحلي بنسبة 2٪، ليبلغ 32,588.7 مليار دينار جزائري. كما ارتفعت مداخيل الصادرات البترولية إلى 8,422 مليار دينار، مقارنة بـ 4,763 مليار دينار سنة 2021، أي بزيادة تُقدَّر بـ 77٪، مدفوعة بارتفاع أسعار المبيعات لكل من إيطاليا وإسبانيا، فضلاً عن تطور مبيعات الغاز الطبيعي المسال التي بلغت 1,086 مليار دينار.
- إضافة إلى ذلك، شهدت مبيعات المنتجات البترولية تطوراً ملحوظاً، إذ بلغت قيمة مبيعات البترول الخام 2,178 مليار دينار، وغاز البترول المميع 597 مليار دينار خلال سنة 2022. ومع نهاية سنة 2024، أصبحت الجزائر أول مزود للغاز نحو الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو هذا الفضاء حوالي 1.3 مليار دولار. وقد أدى ذلك إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري منذ سنة 2022، حيث بلغت قيمة صادرات المحروقات 50.4 مليار دولار، وفق تقرير بنك الجزائر، مما كان له أثر إيجابي مباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات¹⁹.
- وقد تواصل منحنى الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي مع بداية سنة 2025، مدفوعاً باستمرار انقطاع إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا، مما عزّز من مكانة الجزائر كعمّون موثوق لأوروبا، وخاصة لإيطاليا، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 77 دولاراً مع مطلع السنة.

❖ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي

الجدول رقم 02: نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي، 1970 إلى 2021

السنة	النسبة المئوية (%)
1971	7
1976	23.70
1981	24.50
1986	5.90

Algérie : TSA- Algérie, (Economie , economie algérienne , 3 bonnes nouvelles en ce debut d 'année Ali,¹⁹ 06/01/2025), consulté le 12/02/2025: <https://www.tsa-algerie.com/economie-algerienne->

13.50	1991
16.30	1996
16.70	2001
29.50	2006
25	2011
10	2016
14.5	2021

المصدر: بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي من الموقع الالكتروني/ <https://data.albankaldawli.org/indicator/>

من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:
نلاحظ مبدئياً ضعف نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي خلال سنة 1971 و ذلك راجع لضعف الصادرات النفطية حيث شهدت هذه الفترة أدنى مستوياتها ، كما ارتبطت هذه الفترة ببداية عهد المخططات الاقتصادية التي تلت فترة تأمين قطاع المحروقات عشية الاستقلال و ضرورة بناء منظومة اقتصادية قوية .
وبالعكس نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي نظراً خلال فترة 1976-1981 و ذلك راجع لارتفاع اسعار النفط مع تسجيل انخفاض نسبي سنة 1986

نظراً لانهايار محسوس للأسعار النفط بسبب الصدمة النفطية لسنة 1986
نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي ابتداء من سنة 1991 ، و بالتالي و عليه يمكن القول أن قطاع المحروقات من أبرز المكونات التي تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعرف بأنه القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، ويُعتمد عليه كمؤشر رئيسي لقياس الأداء الاقتصادي.

كما يتّضح من خلال المعطيات أن قطاع المحروقات يهيمن على بنية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعله عنصراً محورياً في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية وقياس النمو. كما يُمثل قطاع المحروقات أداة وطنية استراتيجية لتعبئة واستغلال الموارد الطاقوية، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ويعزز من مداخل الدولة.

❖ الجدول رقم 03 نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات 2020-2024

السنة	صادرات المحروقات مليار دولار أمريكي	صادرات خارج المحروقات	اجمالي الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة المئوية %
2020	20.016	1.909	21.925	91.29
2021	34.137	4.495	38.632	88.36
2022	59.900	5.815	65.716	91.15
2023	50.781	4.773	55.554	61.41
2024*(الثلاثي الأول)	11.190	9.86	12.176	91.90
المجموع	176.024	26.852	194.003	84.82

المصدر: بالاعتماد على معطيات : بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، الثلاثي الأول 2024 على الموقع الالكتروني : [/https://www.bank-of-algeria.dz/ar](https://www.bank-of-algeria.dz/ar)

من خلال الجدولين المبين أعلاه ، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- أن صادرات المحروقات استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين 2020 و 2024، حيث بلغت 84.82%، مما يعكس اعتماد الجزائر الكبير على العائدات الطاقوية كمصدر رئيسي للإيرادات، وبالتالي كدعامة أساسية للنمو الاقتصادي مع تسجيل انخفاض سنة 2023 نتيجة شروع الجزائر في تطبيق نموذج جديد لتنويع الاقتصاد، يهدف إلى تنويع الصادرات وتشجيع المنتجات خارج قطاع المحروقات بغية تنويع مصادر الدخل،
- تسجيل ارتفاع في نسبة صادرات المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 حيث بلغت مداخيل الجزائر من صادرات المحروقات حسب تصريحات وزير الطاقة " محمد عرقاب " 34 مليار دولار حت نهاية سبتمبر 2024 ووصلت قيمة الجباية البترولية الى حوالي 3035 مليار دينار جزائري و هو ما يمثل نسبة 86% من الجباية المتوقعة من قانون المالية لسنة 2025²⁰
- و عليه يتضح أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية تبقى محدودة، وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لا يزال قائماً بشكل شبه كامل على الربيع الطاقوي، ويُصنّف بذلك كـاقتصاد ريعي بامتياز.

3. الإصلاحات الاقتصادية و الادارية كمحاولة لإرساء دعائم الحوكمة في الجزائر

ترتكز الحوكمة الرشيدة في تفعيل الوسائل و الاستراتيجيات التي تؤدي إلى ترقية الاقتصاد الوطني و قدرته على تعبئة المدخرات و رفع معدلات الاستثمار و تنويع الاقتصاد ، فالنسبة للجزائر يمكن القول أن التسيير الريعي. للنظام الاقتصادي هو الذي شكل الأزمات خلال كل مراحل الانتقال من النظام الاشتراكي. كما سجلت آليات الحكم العالمي كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي بعض المؤشرات السلبية في التسيير على مستوى المؤسسات العمومية كتفشي ظاهرة الفساد ، فحسب تقرير صندوق النقد العربي حول تنافسية الاقتصاديات العربية الذي يتضمن مؤشرات المؤسسات و الحوكمة الرشيدة للفترة الممتدة من سنة 2019-2022 ، فقد احتلت الجزائر المرتبة 20 من أصل 25 دولة التي شملها التقرير بقيمة معيارية - 0598 و التي تعتبر قيمة أقل من المتوسط (0) وهذا مايدل على أن مؤسسات الدولة الجزائرية أمامها مشوار طويل من العمل من أجل تجسيد مقتضيات الحكامة و تحسين كفاءة الجهاز الحكومي و الخدمة العمومية²¹

إن هذا الوضع دفع بالسلطات العمومية الى تهيئة مناخ الحكم الراشد و تعزيز الشفافية و النزاهة في القطاع العام و الخاص حيث صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد سنة 2004 و تم انشاء المنظمة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 بموجب القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته²²، كما تم صدور عدة مراسيم رئاسية لمكافحة الفساد كقانون مكافحة تبييض الأموال سنة 2005²³ و قانون مكافحة الفساد سنة 2006²⁴.

²⁰ وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة، وزير الطاقة و المناجم يعرض حصيلة وآفاق قطاع الطاقة و المناجم خلال جلسة الاستماع أمام لجنة المالية و الميزانية للمجلس الشعبي الوطني، (الجزائر 2024/10/23)، تم تصفح الموقع يوم 2025/04/30،

<https://www.energy.gov.dz/?article=-504>

²¹ صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019-2022 (الامارات العربية المتحدة : تقرير صندوق النقد العربي 2023)، تم تصفح الموقع يوم 2024/12/12 <https://www.amf.org.ac/sites/default/files/publications/2023-12.pdf>

²² طالبي و داد، و سارة شتوح. (05 جوان، 2021)، " استراتيجية الحكم الراشد كمدخل للوقاية من الفساد تلاقصا و تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة أبحاث (الجزائر)، عدد 1 (2021)، ص.ص. 878-888.

القانون رقم 05/01 المؤرخ في 05/02/2005 المتعلق بتبييض الأموال و تمويل الارهاب و مكافحتها²³

القانون رقم 06/01 المؤرخ في 06/02/2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته المعدل و المتمم²⁴.

1.3 الاصلاحات الاقتصادية :

في سبيل مواجهة الأزمات الاقتصادية و التي تعتبر أساس الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي تبنت الجزائر مجموعة من السياسات لجعل الاقتصاد الوطني اقل تبعية لمتغيرات أسعار الطاقة و بالتالي التبعية المطلقة لقطاع المحروقات و ذلك لضمان التنمية الاقتصادية على المدى الطويل و ذلك من خلال :

■ إعتقاد سياسة الخصخصة : لقد تم اعتماد هذه السياسة كوسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي و تحرير الاقتصاد و تنصب هذه الأخيرة على خصخصة القطاع العام و التحرر من القيود و الاعتماد على القطاع الخاص.

تعد الخصخصة هي فكرة ايدولوجية أكثر من كونها فكرة اقتصادية و قد عرضت لحل الأزمة التي اجتازتها الجزائر كدولة ريعية في اطار نظام قائم على الربيع البترولي بدون إدراك لمضامينها و عليه فان فكرة اقتصاد السوق في ظل الاقتصاد الريعي هي تجسيد للاقتصاد فوضوي المؤسس على أساس رأس المال التجاري عوض أن يكون مؤسس على رأس المال المالي أو الصناعي²⁵.

وعلى العموم تعتبر مرحلة الخصخصة في الجزائر كحقبة اقتصادية توضح كيفية الانتقال الى اقتصاد السوق و من بين النصوص التشريعية التي صدرت في شأن الخصخصة نجد الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية ، و قد تم تطبيق الخصخصة على كل المؤسسات الاقتصادية و معنية بنسبة الشراكة المحددة ب 49 ٪ بما في ذلك المؤسسات الاستراتيجية²⁶.

■ اعتماد برامج الانعاش الاقتصادي :لقد جاءت هذه البرامج لتغطية الثغرات التي أفرزتها الاصلاحات الاقتصادية في سنوات الثمانينات نتيجة التحول من النظام الاشتراكي المخطط الى اقتصاد السوق و تتضمن هذه البرامج مجموعة البرامج التنموية في الفترة الممتدة من سنة 2001 الى 2019 بالإضافة الى برامج تنمية مناطق لظل سنة 2020 و برامج تنمية أخرى خاصة بمناطق الجنوب و الهضاب العليا و المناطق الحدودية .

- برامج الانعاش الاقتصادي من سنة 2001-2004 : لقد كان الهدف من هذه البرامج الحد من مستوى البطالة و محاربة الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة حركية النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات الضرورية للسكان و تطوير المناطق الريفية

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من سن 2005-2009 لقد كان الهدف من هذا البرنامج رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع و تحديث الخدمة العمومية و تحقيق التنمية على جميع المستويات ، الصحة ، الأمن ، التعليم ، و تحقيق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي بما في ذلك تطوير القدرات البشرية و البنى التحتية كالمواصلات و خدمات النقل .

- برنامج التنمية الخماسي الأول من سنة 2010 الى 2014 لقد كان الهدف من هذا البرنامج مواصلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على التنمية البشرية بما في ذلك تطوير الخدمة العمومية و قطاع الأشغال العمومية بما يخدم مصلحة المواطنين و كذا تطوير قطاع البحث العلمي و التكنولوجيات الحديثة.

- برنامج توطيد النمو من سنة 2015 الى 2019 لقد تم التركيز في هذا البرنامج على التنمية الريفية و الفلاحية و تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة الى تطوير الأنشطة الاقتصادية و اعتمادها على التكنولوجيات الحديثة و و ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص و عصنة الإدارة و مكافحة الفساد و البيروقراطية²⁷.

²⁵ Bendib, Rachid , *L 'etat rentier en crise*, (Alger: Office des publications universitaires , 2006) , pp .13-29
²⁶ طيبي حسين، و التونسي فايزة. ، " واقع الخصخصة في الجزائر دراسة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الاجتماعية (الجزائر) عدد 1 (2018)، ص.ص 140-147.

²⁷ مغالدي يحي، " برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على الحد من ظاهرة الفقر." Revue Algerienne d 'economie et de gestion (الجزائر) عدد 01 (2022) ، ص.ص 61-79.

■ برامج تنمية مناطق الظل : منذ سنة 2020 قامت الدولة بتخصيص ميزانية خاصة للنهوض بمناطق الظل و انصبت على :

- تلبية احتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب

- فك العزلة عن المناطق النائية و ربطها بشبكات بالكهرباء و الغاز الطبيعي

- تحسين مستوى الأمن الاجتماعي و خاصة فيما يتعلق بتمدرس الأطفال.²⁸

إن مختلف مراحل الإصلاح التي مرت بها الجزائر من برامج إعادة الهيكلة إلى برامج التنمية كانت بدعم من برامج الحوكمة العالمية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي نتيجة ضعف جاذبية المناخ الاستثماري و تفشي ظاهرة الفساد ، مما دفع السلطات الجزائرية بتكوين لجنة سميت بلجنة الحكم الراشد و عدة منظمات حكومية كالمنظمة الوطنية لمكافحة الفساد كما كانت الجزائر من الدول المبادرة الى الانضمام لمشروع " النيباد " كما عملت الجزائر على تبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية سنة 2009 و الذي تم اعداده بالتعاون مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات و مؤسسات التمويل الدولية و قد تجسد ذلك من خلال :

○ تطوير مناخ الأعمال و توسيع مجال الحريات الاقتصادية عن طريق مراجعة القانون المصرفي و التجاري

○ تعزيز الشفافية من خلال إلزام الشركات على نشر النتائج الحسابية إجباريا و اعتماد نظام المحاسبي يتماشى و

المعايير الدولية و تطبيقه على كافة المؤسسات و القطاعات ابتداء من سنة 2010.²⁹

وعليه فإن سياسة الحوكمة في هذا المجال تركز على تبني معايير الشفافية لتطوير الأداء الاقتصادي من أجل

تحقيق الدولة القدرة التنافسية و ضمان أفضل عائدات من استثماراتها .

2.3 الاصلاحات الادارية :

و تتمثل في آليات مكافحة الفساد التي تتجلى في النقاط التالية :

- تعزيز الشفافية: يتم ذلك من خلال ضمان بيئة شفافة وواضحة في النظامين الضريبي والجمركي، خاصة فيما يتعلق بتسيير الأموال العامة، مما يعزز من مراقبة استخدام هذه الأموال ويحد من مظاهر الفساد.

- تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية: يتطلب ذلك ضمان إدارة الشؤون العامة بشفافية، استنادًا إلى مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يتعين على الأجهزة الرقابية ممارسة دورها بشكل مستقل لضمان التزام الدولة بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

- تعزيز عمل السلطات القضائية: يهدف هذا البعد إلى مراقبة مدى دستورية القوانين التي تسنها السلطة التشريعية والإجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية، مع ضمان الفصل التام بين مهام هاتين السلطتين.

- تعزيز الرقابة الإعلامية واعتماد الحوكمة الرقمية: يتمثل ذلك في الاعتماد على وسائل الإعلام كألية رقابية فعالة، فضلاً عن توظيف الحوكمة الرقمية في القطاع الإداري لتسهيل العملية الإدارية و تنظيمها لضمان الشفافية في إدارة الموارد البشرية والمالية، وتحقيق التنمية البشرية خدمة لمصالح المواطنين.

- تعزيز الرقابة الفعالة داخل المؤسسات و في القطاع العام و الخاص و المؤسسات الاستراتيجية و بالتالي ضمان حق المساواة و المساءلة و عليه فإن ظاهرة الرشوة و المحسوبية المستفحلة في المؤسسات العمومية و الادارية تعيق عملية التنمية و الحوكمة

²⁸ الزهراء فاطمة بوسكران. ، " تنمية مناطق الظل في الجزائر الرهانات و التحديات ". مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية (الجزائر) عدد 01 (2022) ، ص.ص 258-281.

²⁹ سكاك مراد ، جوان. 2018، " الحوكمة كألية لتحقيق تنوع الاقتصاد الوطني في اطار التنمية المستدامة "، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة (الجزائر) عدد 01 (2018) ، ص.ص 01-15.

- تشكيل لجان التدقيق: من المهام الرئيسية لهذه اللجان تقييم أداء القيادة الإدارية، وتمكينها من اتخاذ قرارات فعّالة. ويتم ذلك من خلال إخضاع التقارير والمعلومات المقدمة من قبل الإدارة إلى عمليات تدقيق ومحاسبة دقيقة، مما يسهم في مراقبة كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة³⁰

3.3 التحديات التي تواجهها الجزائر كدولة ريعية من أجل تحقيق الحوكمة

ترتبط هذه التحديات بمدى توفير الآليات لمكافحة الفساد و مواجهة خطر الأزمات الاقتصادية و مخاطر الخصخصة و العولمة الجارفة و مسألة التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي و تنوع الاقتصاد أي مدى نجاح برامج الانعاش الاقتصادي .

❖ التحديات الداخلية:

- بذل الجهود من أجل الإرساء منظومة مصرفية مطابقة للمعايير الدولية و ذلك من خلال إعادة النظر في التشريعات المصرفية وذلك لمواجهة الأزمات المالية و مباشرة الإصلاحات الاقتصادية و رسم استراتيجيات و سياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي بعيدا عن البيروقراطية الادارية و المالية .

- العمل على توسيع الوعاء الضريبي من خلال الحد من ممارسات النشاط غير الرسمي و رفع من المردودية الجبائية التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية و خلق الثروة و القضاء على الاختلالات المرتبطة بالموازنة العامة - السعي من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي و ذلك بترقية التجارة الخارجية و سبل ممارستها بما يتماشى مع المصلحة الاقتصادية للدولة و إيجاد سياسات ملائمة لدعم النمو الاقتصادي كالرفع من قدرات الاستثمار الأجنبي خاصة في المجال السياحي و الفلاحي.

- إيجاد سبل لتنوع الاقتصاد و التحول المرن من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على الانتاج خارج المحروقات و بالتالي الخروج تدريجيا من الاقتصاد غير رسمي مع العلم أن جزء كبير من الكتلة النقدية في الجزائر تدور خارج البنوك الناتجة عن الاقتصاد غير رسمي و بالتالي هي لا تساهم في خلق الثروة الوطنية، هذا ما جعلها أكثر عرضة للأزمات المالية³¹

و يلاحظ أن برامج الانعاش الاقتصادي المتبعة من طرف السلطات الجزائرية منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا هي برامج تم الالتزام بها و لكنها تتخللها عدة عقبات نذكر منها :

لقد سجل النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2021 على غرار معظم بلدان العالم انخفاضا ملحوظا بنسبة 2.3٪ و ذلك بسبب جائحة كوفيد 19 و ذلك بسبب ضعف صادرات المحروقات و تذبذب اسعار النفط .

- إستحواد قطاع المحروقات على نسبة معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي و عدم التمكن من التوسع و التطور في القطاع الفلاحي والصناعي و البناء .

- انخفاض الاستثمارات العمومية باستثناء قطاع المحروقات الذي يظل قطاعا ضروريا لتوفير الموارد المالية . - الافتقاد الى رؤية استراتيجية واضحة تهدف الى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و تنوع الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية بكل أبعادها.

❖ التحديات الخارجية:

هيمنة سياسات العولمة وإشكالية المشروطة : من لبيات العولمة أنها تعتمد على سياسات غير عادلة في النظام الاقتصادي العالمي ، مما يجعل الدول الريعية غير قادرة على الانخراط في الاقتصاد الرأسمالي المسيطر مما يفرض

³⁰ عمار عوايدي. (2012). شرح قانون الولاية ، القانون 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012. (الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2012)، ص.165

³¹ جمات وسيلة ، " تحليل برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2019 " ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة ، الجزائر ، 2022-2023 ص.143 .

علاقة التبعية لدول الجنوب . و من أجل حماية مصالحها الاقتصادية أسست الدول النفطية في سبتمبر 1960 ما يسمى بدول الأوبك وذلك من أجل إنتزاع السيطرة على أسعار النفط من الشركات الإحتكارية الكبرى وقد تمكنت من رفع سعر البترول إلا أن هذا الوضع لم يدم بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية والركود العالمي لسنة 1979 وهذا ما دفع بها الى طلب القروض على بنك النقد الدولي تحت ما يسمى بالمشروطة، التي تقتضي منح القروض للدول بشريطة إجراء الدولة المقرضة تعديلات وإصلاحات هيكلية في إقتصادها المحلي، وهذا ما يشكل خطرا على سيادة الدولة وأمنها الوطني الاقتصادي وهذا ما يضعف إقتصادها المحلي

في هذا المسعى قامت الجزائر وفي أعقاب تطور سياساتها الطاقوية من خلال مختلف البرامج الحكومية والتشريعات المنظمة لها إلى فرض شركة سونطراك قاعدة 51/49 في بعض نشاطات المنبع أي التحكم في نشاط الإستغلال والإستكشاف والتصدير بما يتماشى مع حفظ وضمان ثرواتها ومواردها الطاقوية الإستراتيجية من الإشراف. كما تعتبر سياسة التأميم كإنتلاقاة بارزة لتكريس هذه الحوكمة وذلك باعتبار أن الجزائر تعتمد في إقتصادها على عائدات المحروقات وبالتالي فهي مسألة إستراتيجية تمس بالسيادة الوطنية وتحفظ الاستقرار الاقتصادي وبالتالي السياسي.

➤ الأزمات العالمية المعاصرة :

- أزمة كوفيد 19 :

لقد أدى انتشار وباء كورونا كوفيد 19 الى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري بسبب انهيار مفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة 16٪ بسبب تدني الطلب على البترول و تراجع حجم الصادرات و عرقلة الامدادات بسبب اجراءات العزل و تقليص الاستثمار في مجال الطاقة ليصل الى 7 مليارات دولار ، هذا ما أدى الى انكماش الناتج المحلي و بالتالي انخفاض النمو الاقتصادي ، حيث فقدت الجزائر نصف مداخلها من العملة الصعبة بسبب ضعف الإيرادات النفطية³².

➤ الأزمة الطاقوية الناتجة عن النزاع الروسي الأوكراني :

تعتبر الأزمة الأوكرانية الروسية كفرصة بالنسبة للجزائر من أجل تعزيز مكانتها في الأسواق الطاقوية و خاصة الغازية ، إلا أن ذلك متوقف على مواجهة بعض التحديات :

* ترقية التجارة الخارجية للمحروقات و خاصة الغاز الطبيعي و ذلك من حيث الرفع من القدرات الانتاجية عن طريق تكثيف نشاطات المنبع من استكشاف و تنقيب و استغلال و انتاج للمحروقات من أجل تدعيم الاحتياطات و ذلك للرفع من القدرات التصديرية لتغطية الطلب الخارجي .

* إتباع استراتيجيات تصدير ناجعة تضمن لها مصالحها الاقتصادية تسمح لها بتحسين مداخلها و ذلك من حيث تطوير استراتيجيات و آليات التصدير عبر الأنابيب و الناقلات و ذلك يقتضي الاستثمار في البنى التحتية و كذا تطوير و إتباع سياسات مرنة في ابرام العقود بما يتماشى مع ماهو معمول به في الأسواق الطاقوية العالمية كإبرام العقود المتوسطة الأجل .

* ترقية تجارة الغاز المسال من أجل البحث عن أسواق و منافذ تصدير جديدة باعتبار أن الجزائر تحتل المراتب الأولى في تصدير الغاز المسال .

³² كرامة مروة، و آخرون، ، " حدة تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي ، تأثير دائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي (الجزائر) عدد 02 (2020) ، ص.ص 320-332.

* تطوير السياسة الطاقوية بما يتماشى مع مقتضيات الأمن الطاقوي الحديث كالأخذ بعين الاعتبار العامل البيئي و بالتالي ضمان التحول المرن نحو استخدام الطاقات النظيفة لتحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية و الاقتصادية.³³

و عليه نستنتج أن مختلف الأزمات الطاقوية لها الأثر البالغ على سياسات الدول الريفية كالجزائر فهي تظهر هشاشة اقتصادياتها و قابليتها للاهتزاز و عدم الاستقرار في أي وقت نظرا لافتقارها لوعاء انتاجي و اقتصاد ناضج ورشيد له قابلية مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية و التقليل من حدة تأثيرها .

خاتمة:

تُظهر الجزائر، كما هو الحال في العديد من الدول الريفية، نموذجًا متشابهًا بين الاقتصاد الريفي والحكم السلطوي الذي يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية، وبالأخص النفط والغاز، لتدعيم السلطة بدلاً من تعزيز التنمية المستدامة أو توسيع قاعدة الديمقراطية. تشكل العائدات الريفية في الجزائر أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الاقتصاد الوطني هشًا ومتناقضًا مع مفهوم الحوكمة الرشيدة. فقد أدى هذا الاعتماد المفرط على الربيع إلى إضعاف المؤسسات الوطنية، إذ تتحول الدولة إلى معيل أحادي للثروة، مما يعزز ثقافة الزبونية والمحسوبية ويضعف أطر الشفافية والمساءلة. كما أن هذا النموذج يُنتج نمطًا من الحكم الأبوي، حيث يتم التحكم في الثروة الريفية وتوزيعها عبر علاقات غير رسمية وشبكات شخصية، مما يعوق التقدم نحو نظام سياسي واقتصادي يعتمد على الحوكمة الجيدة والمشاركة الفعالة.

من خلال هذا التداخل بين الربيع والسلطة، يظهر أن ضعف الحوكمة في الجزائر لا يعود فقط إلى فشل المؤسسات أو نقص الكفاءة الإدارية، بل إلى بنية الدولة الريفية التي تتغذى على هذه الوفرة غير المنتجة، ما يعزز العلاقات غير الرسمية ويعطل أي تحول جدي نحو حوكمة رشيدة. وعليه، فإن التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق الحوكمة الفعالة تتطلب تغييرات هيكلية جذرية تحول الاقتصاد الريفي إلى اقتصاد متنوع ومستدام. لتحقيق ذلك، يجب تبني استراتيجيات شاملة لتحسين الأداء الاقتصادي والحوكمة السياسية، مع التركيز على تبني سياسات تنويع الاقتصاد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

وفي هذا السياق، نقترح جملة من التوصيات العملية لتجاوز هذه التحديات:

- ✓ ضرورة إعادة النظر في السياسة الضريبية لزيادة إيرادات الدولة من خلال تعزيز المردودية الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي.
- ✓ تبني استراتيجيات فعالة لترقية التجارة الخارجية، بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية للجزائر، مع إيجاد سبل لتوسيع الصادرات غير النفطية.
- ✓ وضع خطط استراتيجية للتحول التدريجي من الاقتصاد الريفي إلى اقتصاد يعتمد على القطاعات الإنتاجية المتنوعة ويقلل من التبعية للمحروقات.
- ✓ إصلاح النظام المصرفي بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، لتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية.
- ✓ مكافحة الفساد على جميع الأصعدة من خلال تعزيز الرقابة المستقلة وتطبيق الشفافية، عبر استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقليص البيروقراطية.
- ✓ تعزيز سياسات ترشيد النفقات العامة وضمان استدامتها في جميع القطاعات لضمان التوازن المالي.

³³ قهواجي عويشة أمينة، و عبد الحميد مشري، " دور الجزائر في مجال امدادات الغاز الطبيعي في ظل التحديات الراهنة : مقارنة جيوسياسية"، مجلة السياسة العالمية (الجزائر)، عدد 02 (2024)، ص.ص 305-321.

إن تحقيق هذه التوصيات من شأنه أن يسهم في خلق بيئة حوكمة رشيدة قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يعزز من قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية في المستقبل.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- عمار عوابدي. (2012). شرح قانون الولاية ، القانون 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012. (الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2012)، ص.165

2-الدوريات العلمية :

- كرامة مروة، و آخرون، ، " حدة تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي ، تأثير دائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا"،. مجلة التمكين الاجتماعي (الجزائر) عدد 02 (2020) ، ص.ص 320-332.

- سكاك مراد ، جوان، 2018، " الحوكمة كآلية لتحقيق تنوع الاقتصاد الوطني في اطار التنمية المستدامة"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة (الجزائر) عدد 01 (2018) ، ص.ص 01-15.

- مخالدي يحيى، " برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر". Revue Algerienne d'economie et de gestion (الجزائر) عدد 01 (2022) ، ص.ص 61-79.

- الزهراء فاطمة بوسكران. ، " تنمية مناطق الظل في الجزائر الرهانات والتحديات". مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية (الجزائر) عدد 01 (2022) ، ص.ص 258-281.

- طيبي حسين، و التونسي فايزة. ، " واقع الخصوصية في الجزائر دراسة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الاجتماعية (الجزائر) عدد 1 (2018)، ص.ص 140-147

- طالبي و داد، و سارة شتوح. ، " استراتيجية الحكم الراشد كمدخل للوقاية من الفساد تلافتصادي و تحقيق التنمية" الاقتصادية في الجزائر"، مجلة أبحاث (الجزائر) ، عدد 1 (2021)، ص.ص 878-888.

- حسين بشيم، و سفيان فوكة. (03، 2022)، " اشكالية الديمقراطية في الدول الريعية ، حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية (الجزائر) ، عدد 1 (2022)، ص.ص 840-842.

- بوزيان العربي، و غالم جلطي. ، " مفهوم الحوكمة : عوامل ظهورها و مرتكزاتها و مجالات استخدامها"، مجلة المالية و الأسواق ، عدد 02 (2021) ص.ص 428-447

- ستيقي الزاوية، " الدولة الريعية في البلدان الريعية". مجلة الواحات للبحوث و الدراسات (الجزائر) ، عدد 01 (2015) ص.ص 507-508.

- عبد الكريم بن دخي، " أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية"، مجلة البشائر الاقتصادية ، عدد 02 (2018)، ص.ص 582-600.

- قهواجي عويشة أمينة، و عبد الحميد مشري. " دور الجزائر في مجال امدادات الغاز الطبيعي في ظل التحديات الراهنة: مقارنة جيوسياسية"، مجلة السياسة العالمية (الجزائر) ، عدد 02 (2024) ، ص.ص 305-321.

3-الرسائل الجامعية:

- محمد البشير الأعور. (2010-2009)، "الانقسامات الاجتماعية و التنمية و الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول شرق افريقيا"، رسالة الماجستير ،جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية و الاعلام ، الجزائر ، 2010-2009 ، ص42 ،

- جمات وسيلة ، " تحليل برامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2019 " ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر العاصمة ، الجزائر ، 2022-2023 ، ص.143 .

4- المصادر الإلكترونية:

- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019-2022 ، الامارات العربية المتحدة: تقرير صندوق النقد العربي، 2023 ، تم تصفح الموقع يوم 2024/12/12 <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-12.pdf>
- يوسف أمجدية، من الأبوية في المجتمعات العربية تركيبة هجينة تتحكم فيها أبوية جديدة، صحيفة العرب ، 2022 ، تم تصفح الموقع يوم 20 فبراير 2025، <https://nabd.com/s/99700084-9732ce>
- فضيل دليلو. ، الزبونية السياسية و الاجتماعية في عصر الديمقراطية، الجزائر : جامعة سطيف 2007، تم تصفح الموقع يوم 20 فبراير 2025 <https://dspace.univ-setif2.dz/handle/123456789/1111>
- عبير الفقي، الأبوية السياسية في النظم السياسية الافريقية(القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، 2012. ، تم تصفح الموقع يوم 25/03/2025 <https://www.elsyasi.com/articles/1914>
- محمد أحمد الحميري، النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي ، برلين : المركز العربي الديمقراطي ، 2017، تم تصفح الموقع يوم 20/02/2025 <https://democraticac.de/?p=45386>
- الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 1970-1996 ، تم تصفح الموقع يوم 2024/12/13 <https://www.ons.dz/> - :
- بنك الجزائر ، التقارير السنوية 2008-2010-2013-2016 ، تم تصفح الموقع يوم 2024/12/13 <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>
- بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، الثلاثي الأول 2024 ، ص.ص 24-25-تم تصفح الموقع يوم 2025/04/30 [/https://www.bank-of-algeria.dz/ar](https://www.bank-of-algeria.dz/ar)
- مجموعة البنك الدولي ، ايرادات الموارد النفطية من اجمالي الناتج المحلي ، الجزائر البنك الدولي 2011، تم تصفح الموقع يوم 2025/04/30 <https://data.albankaldawli.org/indicator/>
- وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة، وزير الطاقة و المناجم يعرض حصيلة وآفاق قطاع الطاقة و المناجم خلال جلسة الاستماع أمام لجنة المالية و الميزانية للمجلس الشعبي الوطني ، 2024/10/23 ، تم تصفح الموقع يوم 2025/04/30 <https://www.energy.gov.dz/?article=-504> ، 2025

2- المراجع باللغة الأجنبية:**A-Books**

-Bendib, Rachid , *L 'etat rentier en crise*, Alger: Office des publications universitaires , 2006) , pp .13-29

-Beblawi, H, *The Rentier State in the Arab World*, (London: Croom Helm. In Hazem Beblawi & Giacomo Luciani Eds, 1987) , P55 .

-Sharabi, H, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*, (New York: Oxford University Press , 1988) p46

-Mahdavy, H ,*The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran.* , Studies in the Economic History of the Middle East ,(London: Oxford University Press,1970) PP.428-429

-Sid Ahmed Abdelkader, *Economies du Maghreb*, (Paris: CNRS,1998), p.33

-M.L Ross, *does oil hinder democracy ?*(World politics,2001),P.332

- Brun .T , *l'etat rentier et les défis de la gouvernance* (Paris : l'Harmattan , 2010), P.51

-Badie .B , *la fin des territoires : Essai sur le désordre international et sur l'utilité du respect* (Paris : Fayard,1995), p45

B- Electronic Resources

-UNDP, d., *Governance for sustainable humain development*, (New York : United Nations Publications 1997) P 2 ,consult 11/11/2024 on <https://digitallibrary.un.org/record/492551?v=pdf>

-Ali, Economie , *economie algérienne* , 3 bonnes nouvelles en ce debut d 'année (Algérie : TSA- Algérie, 06/01/2025) , consulté le 12/02/2025: <https://www.tsa-algerie.com/economie-algerienne->